

تأثير تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS16 عقود الإيجار على المعلومات الواردة في التقارير المالية
 بحث تطبيقي في شركة كورد للتجارة العامة والاتصالات العاملة في إقليم كوردستان/ العراق

إيفان داود ككو⁽¹⁾

أ.م.د. ناري سعيد مصطفى⁽²⁾

محاسب قانوني

جامعة دهوك- كلية الإدارة والاقتصاد

ivanhalgira@gmail.com

قسم المحاسبة

aree.mustafa@uod.ac

مستخلص البحث

يهدف هذا البحث الى بيان تأثير معيار الإبلاغ المالي IFRS16 عقود الإيجار على التقارير المالية والنسب المالية الرئيسية بالتطبيق في شركة كورد للتجارة العامة والاتصالات العاملة في إقليم كوردستان، حيث يتناول البحث المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التي أبرمتها الشركة والمتمثلة بعقد استئجار بناية وعقد استئجار الأجهزة والمعدات، والاعتراف بعقود الإيجار المبرمة في القوائم المالية للشركة والتي ستعكس حقهم في استخدام الموجود لفترة من الزمن و باحتساب القيمة الحالية للدفعات المستقبلية والالتزامات المترتبة على تلك العقود، فضلاً عن الاعتراف بمصروف الفائدة على التزامات عقود الإيجار، ومصروف اندثار الموجودات المستأجرة.

وإن من أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث هي أن المعيار IFRS16 سيساعد على جعل التقارير المالية للشركة أكثر وضوحاً لأصحاب المصالح، وذلك لمساعدة مستخدمي هذه التقارير على اتخاذ القرارات السليمة سواء كانت قرارات استثمارية أو تمويلية. وإن من أهم التوصيات التي جاء بها البحث هي التوسع في اجراء المزيد من الدراسات التي تتناول تأثير معيار الإبلاغ المالي IFRS16 على القوائم المالية، وحث الجهات المعنية بالمحاسبة على تشجيع الشركات التي تلجأ الى التأجير التمويلي كأحد مصادر التمويل بتطبيق المعيار IFRS16.

الكلمات المفتاحية: معيار الإبلاغ المالي IFRS16، عقود الإيجار، النسب المالية.

Abstract

This research aims to demonstrate the effect of IFRS16 lease contracts on financial reports and the main financial ratios by application in the Kurd General Trading and Communications Company operating in the Kurdistan Region, where the research deals with the accounting treatment of the lease contracts entered into by the company represented in the lease contract of a building and the rental contract of equipment and equipment, and recognition With the lease contracts entered into in the financial statements of the company, which will reflect their right to use the asset for a period of time and to calculate the present value of future payments and the obligations arising from those contracts, as well as the recognition of the interest expense on the lease obligations, and the expense of depreciation of the leased assets.

Key words: IFRS16, Financial Leases, financial ratios.

المقدمة

قام مجلس معايير المحاسبية الدولية (IASB) اعتباراً من مطلع عام 2016 بإصدار معيار الإبلاغ المالي IFRS16 عقود الإيجار ليستبدل به المعيار القديم للإيجار IAS17 على ان يدخل في حيز التنفيذ في شهر كانون الثاني 2019، وقد سمح المجلس بإمكانية تطبيقه مبكراً. ومن أهم التغيرات التي طرأت على المحاسبة عن عقود الإيجار وفق المعيار IFRS16 هو تحديده وحصره لتصنيف عقود الإيجار الى ايجارات تمويلية وسمح باستثناءين لتصنيف العقود كعقود ايجار تشغيلية هما:

- أن يكون عقد الإيجار ذا قيمة غير هامة نسبياً.
- أن تكون مدة عقد الإيجار أقل من 12 شهراً.

أصبح هناك نموذج واحد للمحاسبة عن عقود الإيجار من طرف المستأجر يتمثل بالاعتراف بالموجود المستأجر كموجود مع حق الانتفاع به أو الاستخدام أو كجزء من الممتلكات، والاعتراف بالالتزام المترتب على هذه العقود كجزء من التزامات الشركة في قائمة المركز المالي.

أولاً: منهجية البحث

مشكلة البحث: ولهذا أهتمت المنظمات المحاسبية المعنية بإصدار المعايير المحاسبية، اهتماماً كبيراً فأصدرت عدة معايير محاسبية تتعلق بعقود الإيجار وكان آخر هذه المعايير معيار الإبلاغ المالي IFRS16 لعقود الإيجار الصادر في كانون الثاني 2016. إذ أن تطبيق المعيار سيؤدي إلى التغيير في هيكلية الاعتراف بالموجودات والالتزامات بما سيؤدي إلى تضخيم في الموجودات والالتزامات لدى الشركات. ويخلو العراق من أي قاعدة محاسبية عراقية لتنظيم عقود الإيجار، فالنظام المحاسبي المطبق في العراق يعالج عقود الإيجار على أنها عقود تشغيلية فقط ويهمل تماماً عقود الإيجار التمويلي. وبناءً على ما تقدم فإن مشكلة البحث تتمثل في السؤال التالي :

" ما مدى تأثير تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS16 عقود الإيجار على المعلومات المتوفرة في القوائم المالية والنسب المالية الرئيسية لشركة كورد للتجارة العامة والاتصالات العاملة في إقليم كردستان؟ "

أهداف البحث:

- 1- التعرف على تأثير تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS16 عقود الإيجار على عناصر الميزانية الصادرة عن شركة كورد للتجارة العامة والاتصالات.
- 2- التعرف على تأثير تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS16 عقود الإيجار على النسب المالية ذات العلاقة لشركة كورد للتجارة العامة والاتصالات.

فرضيات البحث:

- 1- يؤثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS16 عقود الإيجار على عناصر الميزانية الصادرة عن شركة كورد للتجارة العامة والاتصالات.
- 2- يؤثر تأثير تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS16 عقود الإيجار على النسب المالية ذات العلاقة لشركة كورد للتجارة العامة والاتصالات.

أهمية البحث: وتكمن أهمية الدراسة في بيان أثر التحول من معيار المحاسبة الدولي IAS17 الى معيار الإبلاغ المالي IFRS16 لعقود الإيجار، وبذلك يمكن تلخيص أهمية البحث بما يلي :

- 1- الأهمية العلمية: بيان نطاق معيار IFRS16، الاثبات والقياس المبدئي لحق استخدام الموجود والالتزام الناجم عن الدخول في عقد الإيجار لشركة عينة البحث.
- 2- الأهمية العملية: تكمن الأهمية العملية في ضرورة الالتزام بالمعيار IFRS16 لعقود الإيجار وبيان تأثير المعيار الجديد في القوائم المالية والنسب المالية الرئيسية لشركة عينة البحث.

منهج البحث: سيعتمد الباحث على المناهج الآتية :

- أ- الجانب النظري: إذ اعتمد الباحث على استخدام المنهج الوصفي من خلال الاطلاع على مجموعة من الكتب، الدوريات، الرسائل، والأطاريح العلمية، العربية والاجنبية، والمعيار المحاسبي المتعلق بموضوع البحث، فضلاً عن الاستعانة بشبكة المعلومات العالمية (Internet).
- ب- الجانب التطبيقي للبحث: تم تبني منهج الدراسة التطبيقية في إحدى المؤسسات العاملة في إقليم كردستان العراق، بهدف التعرف على واقع التطبيق العملي للمعالجة المحاسبية للإيجار التمويلي وفق ما جاء به المعيار IFRS16، واستنتاج الآثار المترتبة عن تطبيق هذا المعيار.

مجتمع البحث وادوات التحليل :

- أ- الحدود المكانية: يلتزم البحث بتطبيق المعالجة المحاسبية عن عقود الإيجار التي أبرمتها شركة كورد للتجارة العامة والاتصالات العاملة في إقليم كردستان عن استئجار بناية وأجهزة اتصالات.
- ب- الحدود الزمانية: تتمثل بالفترة التي تبدأ من 2015 لغاية 2019، وحدود الزمنية للدراسة هي نفسها الحدود الزمنية لعقد استئجار البناية، وجزء من الحدود الزمنية لعقد استئجار للأجهزة والمعدات والتي سيتم توضيحها من خلال الآتي:

- عقد إيجار البناية السنوي، للفترة الواقعة بين (2015-2019) ويتجدد سنويا وبنفس الشروط والالتزامات المنصوص عليها في عقد الايجار.

- عقد إيجار أجهزة ومعدات ولفتره الواقعة بين (2017-2021) وهي تمثل خمس فترات مالية، وهو ما يعد مهما في بيان تأثير تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS16 عقود الايجار على نتائج القوائم المالية للشركة.

ثانياً: المعيار الإبلاغ المالي IFRS16:

هدف و نطاق معيار الإبلاغ المالي IFRS16 عقود الإيجار: تم اصدار معيار الإبلاغ المالي IFRS16 عقود الإيجار في عام 2016، نتيجة العمل المشترك بين FASB & IASB، على أن يدخل في حيز التنفيذ في كانون الثاني 2019. وبإمكانية تطبيق مسبق قبل هذا التاريخ، وبذلك انتقلت محاسبة عقود الإيجار الى عهد جديد يتم بمقتضاه اثبات كافة عمليات الإيجار في قائمة المركز المالي للمستأجر ضمن الموجودات والمطلوبات (سلمان و جاري، 2019: 5). ويمكن للوحدات الاقتصادية أن تختار تطبيق هذا المعيار بأثر رجعي بشكل كامل أو بأثر رجعي معدل (بدون تعديل أرقام المقارنة) (حجر، 2018: 5). وسوف يؤثر المعيار بشكل كبير على الشركات التي تستخدم عقود الايجار التشغيلية أي التمويل خارج الميزانية.

حيث يطبق هذا المعيار على كافة عقود الإيجار بما في ذلك عقود الإيجار لحق استخدام الموجود بالباطن (IASB, Deloitte IFRS2016: 3). باستثناء عقود الإيجار لاستكشاف أو استخدام المعادن والنفط والغاز الطبيعي وما يمثلها من الموارد غير المتجددة، وعقود إيجار الموجودات الحيوية ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 41 "الزراعة" المحتفظ بها بواسطة المستأجر، وترتيبات امتياز الخدمة العامة ضمن نطاق لجنة تفسيرات معيار التقارير المالية الدولية 12 "ترتيبات امتياز الخدمة العامة"، وكذلك تراخيص الملكية الفكرية الممنوحة بواسطة المؤجر ضمن نطاق المعيار للتقارير المالية 15 "الإيراد من العقود مع العملاء"، وايضا الحقوق المحتفظ بها بواسطة المستأجر بموجب اتفاقيات ترخيص ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 38 "الاصول غير الملموسة" (مامش واخرون، 2018: 5). كما يمكن للمستأجر ولكن ليس مطلوباً منه، تطبيق هذا المعيار على عقود إيجار الموجودات غير الملموسة (4: Deloitte, IASB, IFRS2016).

فوائد تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS16:

- بالنسبة للمحللين والمستثمرين : يسمح بتوفير التمثيل الصادق للمركز المالي للوحدة الاقتصادية، وزيادة الشفافية وتقييم أفضل للوضع المالي والأداء المالي للوحدة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية والتقليل من الحاجة الى اجراء التعديلات التي تقام عند تطبيق IAS17 من أجل الحصول على المعلومات اللازمة.

- بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية: تحسين عملية اتخاذ القرارات الخاصة بكيفية التمويل وتشغيل مشاريعهم، وتحسين إمكانية المقارنة بين قوائم الشركات من خلال توحيد الاعتراف والقياس لموجودات والتزامات جميع عقود الايجار بدون اجراء تعديلات، وبين الشركات التي تؤجر الموجودات والتي تقترض لشراء الموجودات، كما يعكس أيضا الاختلافات الاقتصادية بين هذه المعاملات (ايمان و رفيق، 2017: 150).

تصنيف عقد الإيجار حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي IFRS 16 عقود الإيجار:

قد عرف المعيار IFRS16 عقد الإيجار على أنه العقد الذي يعطي للمستأجر الحق في استخدام موجود معين لمدة زمنية محددة مقابل منفعة للمؤجر (IASB, IFRS 16: APPENDIX A). ويتطلب تحديد فيما إذا كان العقد تأجيري، أن يتوفر فيه شرطين أساسيين هما :

- أن يكون الموجود المستخدم محدد ومعروف.

- السيطرة والحصول على منافع.

وبذلك ألغى المعيار نظام تصنيف العقود المتبع في المعيار IAS17 المتعلق بالإيجارات وبذلك أصبحت العقود الإيجارية جميعها تصنف كعقود ايجار تمويلي، واستبدلها بنموذج حق استخدام الموجود (Right Of Use Model)، وبالتالي لم يعد هناك أية عقود ايجار خارج القوائم المالية للمستأجر، وقد سمح المعيار IFRS16 بتصنيف عقود الايجار كتشغيلي في نطاق ضيق وفي حالتين فقط وهما (5,6: Deloitte, IASB, IFRS16) أن تكون مدة العقد أقل من 12 شهر وأن لا يحتوي العقد على خيار الشراء، وأن تكون القيمة الإيجارية غير هامه نسبيا.

المعالجة المحاسبية حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي IFRS16 عقود الإيجار:

محاسبة الإيجار من وجهة نظر المستأجر: يعترف المستأجر في بداية مدة العقد بالموجود المستأجر في جانب الموجودات ويصنف كموجود مع حق الانتفاع أو الاستخدام . ويتم الاعتراف بالالتزامات المترتبة على الإيجار في جانب المطلوبات، في حين الاعتراف بالموجود المستخدم في بداية العقد بقيمة الالتزام المترتب على الإيجار مضافا إليه أية

تكاليف مباشرة يتحملها المستأجر، وفي حال حصول المستأجر على حوافز من المؤجر أو قيامه بعمل دفعات سابقة لتاريخ العقد يتم احتسابها وعمل التعديلات اللازمة على القيمة المعترف بها (IASB, IFRS16: 24) ويتم قياس الموجود المستخدم لاحقاً بالتكلفة مطروح منها الاندثار المتراكم وأي خسائر انخفاض بالقيمة إلا إذا كان الموجود المستخدم موجوداً مستثمراً أو ممتلكاً، ويستخدم المستأجر القيمة العادلة في قياس الممتلكات المستثمرة بموجب المعيار IAS 40 العقارات الاستثمارية، وكان الموجود المستخدم جزءاً من الممتلكات، المنشآت والمعدات التي يستخدم المستأجر في قياسها أسلوب إعادة التقييم بموجب المعيار IAS16 المتعلق بالممتلكات، المنشآت والمعدات (IASB, IFRS16: Deloitte, 29:30:34:35). أما بالنسبة للالتزامات المترتبة على عقد الإيجار فيتم الاعتراف بها في بداية الإيجار بالقيمة الحالية للدفعات المترتبة على العقد، ويستخدم المستأجر في احتساب القيمة الحالية معدل الخصم الوارد في اتفاقية الإيجار إن وجدت أو سعر الإقتراض الإضافي للمستأجر (Deloitte, IASB, IFRS16: 26)، كذلك يتم تضمين دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل فائدة معين عند الاعتراف بالالتزام المترتب على عقد الإيجار، بالإضافة إلى الاعتراف بالمبالغ المتوقعة أن يدفعها المستأجر مثل ضمانات القيمة المتبقية (Deloitte, IASB, IFRS16: 27).

محاسبة الإيجار من وجهة نظر المؤجر: لم يحدث تغيير يذكر على محاسبة عقود الإيجار من طرف المؤجر في معيار الإبلاغ المالي IFRS16 عقود الإيجار، عما كان مطبقاً في المعيار السابق IAS17 المتعلق بالإيجارات. (PWC, 22/5/2018 <https://www.pwc.com>).

الآثار المحاسبية المتوقعة لتطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS16 عقود الإيجار على القوائم المالية:

إن عملية التحول لتطبيق المعيار IFRS16 تؤدي إلى حدوث أثراً محاسبياً ظاهراً على القوائم المالية للمستأجر على النحو التالي:

قائمة الأرباح والخسائر: استناداً على المعيار IAS17 المتعلق بالإيجارات، فإن المصروفات المتعلقة بالعقود التشغيلية كانت تظهر في قائمة الأرباح والخسائر على شكل دفعات متساوية كمصروف إيجار تحت تصنيف المصاريف التشغيلية، أما وفق المعيار IFRS16، فإن تصنيف المصروفات سيتغير من مصروف إيجار تحت بند المصروفات التشغيلية إلى مصروف اندثار، ويتم تصنيف الفوائد المترتبة على الدفعات كتكاليف تمويلية، مما يعني أن الدفعات لن تكون متساوية وإنما ستكون متناقصة، بحيث يكون مصروف الفائدة في السنوات الأولى أعلى، وسوف يؤثر على الأرباح التشغيلية والنسب المالية المتعلقة بها، كما أنه سيؤدي إلى تخفيض الأرباح في السنوات الأولى لعقود الإيجار لتعود وترتفع مع اقتراب العقد إلى نهايته (العريدي، 2017: 35).

قائمة المركز المالي: إن حصر تصنيف عقود الإيجار بموجب المعيار IFRS16 إلى نوع واحد وهو العقود التمويلية، سوف يؤدي إلى الاعتراف بكافة الإيجارات كموجودات في قائمة المركز المالي، والتي كانت تصنف كإيجارات تشغيلية بموجب المعيار IAS17 المتعلق بالإيجارات، وأيضاً الاعتراف بالالتزامات المترتبة على تلك العقود في جانب المطلوبات، مما سيؤدي إلى تضخيم في الموجودات والمطلوبات، خاصة في الشركات التي تستخدم عقود الإيجار التشغيلية بشكل كبير (العريدي، 2017: 35).

قائمة التدفقات النقدية: يفسح المستأجر في جدول التدفقات النقدية العناصر التالية:

- تسديد الديون المتعلقة بالإيجارات في التدفقات المالية، ومدفوعات الفائدة الخاصة بالإيجار والمدفوعات الخاصة بالإيجارات قصيرة الأجل أو ذات القيمة المنخفضة (إيمان ورفيق، 2017: 10). وإن التغير من المعيار IAS17 إلى المعيار IFRS16 المتعلقين بالإيجارات لن يكون له أثر على إجمالي التدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية، لأن الوحدة ملتزمة بتسديد الدفعات المترتبة عليها للمؤجر، ولكن يظهر الفرق بين المعيارين IAS17 و IFRS16 المتعلقين بالإيجار بتصنيف الدفعات النقدية، وفق المعيار IAS17 المتعلق بالإيجارات يتم تصنيف دفعات مصروف الإيجار كتدفقات نقدية تشغيلية، أما وفق المعيار IFRS16 فإن الدفعات النقدية التي سوف تسدها الوحدات الاقتصادية للمؤجر يتم تصنيفها كتدفقات نقدية تمويلية، وبالنسبة للفائدة فيمكن أيضاً تصنيفها تحت نفس البند أو كتدفقات نقدية تشغيلية حسب الممارسات المتبعة لدى الوحدة (العريدي، 2017: 36).

تأثير معيار الإبلاغ المالي IFRS16 عقود الإيجار على المؤشرات والنسب المالية: وسيكون لتطبيق المعيار IFRS16 تأثير كبير على النسب المالية في الميزانية، وأن النتائج ستختلف اختلافاً كبيراً بين الوحدات الاقتصادية المختلفة، كما سيكون هناك اختلاف بين الوحدات التي تعمل في نفس القطاع. وبشكل عام سيزداد إجمالي الأصول وإجمالي المطلوبات زيادة كبيرة، في حين تنخفض تغطية الفوائد، وبخاصة قطاعات التجزئة والنقل والفنادق والبرمجيات والخدمات، والسبب في ذلك يرجع لاعتمادهم على التمويل من خارج الميزانية (Ramirez & Diaz, 2018: 35). ويؤثر إضافة عقود الإيجار إلى قائمة المركز المالي على بعض النسب المالية الرئيسية في الوحدات الاقتصادية المستخدمة في قياس الأداء، وقد تم الاعتماد على الدراسات السابقة لاختيار النسب المالية الرئيسية، لأجل الحصول على صورة واضحة لتأثير تطبيق المعيار على المركز المالي للوحدة عينة الدراسة، ومن هذه النسب هي:

1. **نسب الربحية** : تقيس هذه النسب مدى كفاءة الوحدة الاقتصادية لتحقيق الأرباح من المبيعات والموجودات وحق الملكية، وتمثل النسب الربحية الرئيسية المستخدمة في دراستنا بالنسب التالية :
 - **العائد على إجمالي الموجودات** ويعطي هذا مؤشر مدى كفاءة استخدام الوحدة الاقتصادية لموجوداتها لتوليد الأرباح والتي يتم عرضها بقسمة العائد على إجمالي الموجودات، وتتنخفض في السنوات الأولى للعقد ثم ترتفع في السنوات الأخيرة من العقد نتيجة ارتفاع تكلفة مصروف الإيجار في السنوات الأولى بسبب اندثار الأصل بنسبة ثابتة.
 - **العائد على حقوق الملكية** الذي يقيس ربحية الوحدة الاقتصادية من المال الذي يستثمره المساهمون، ويمكن إيجاده بقسمة العائد على إجمالي حقوق الملكية، وتشير هذه النسبة بالانخفاض نتيجة انخفاض في قيمة العائد و إجمالي حقوق الملكية.

2- **نسب المديونية** : توضح هذه النسب قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد ديونها، ونسب المديونية المستخدمة في دراستنا هي:

- **نسبة الديون الى إجمالي حق الملكية** والتي توضح مدى اعتماد الوحدة الاقتصادية على ديون الغير مقارنة مع حق الملكية، وأن هذه النسبة سترتفع نتيجة زيادة قيمة الالتزامات المتداولة وطويلة الأجل، ويتم عرضها بصيغة إجمالي الديون الى إجمالي حق الملكية
- **نسبة الديون الى إجمالي الموجودات** تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الديون في تمويل موجودات الوحدة الاقتصادية، وتشير هذه النسبة الى ارتفاع في إجمالي الالتزامات وإجمالي الموجودات، ويتم عرضها بصيغة إجمالي الديون الى إجمالي الموجودات.

ثالثاً: المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي IFRS16 عقود الإيجار لعينة البحث

الطريقة والاجراءات لاحتساب عقود الإستئجار للشركة:

1. **موضوع الإيجار** : هو صيغة الإيجار التمويلي من خلال تأجير بناية وتأجير أجهزة ومعدات.
2. **مدة الإيجار** : وهي الفترة التي من خلالها يسري عقد الإيجار التمويلي، وتختلف باختلاف نوع الموجود المستأجر :
 - بناية لمدة 5 سنوات وللفترة الممتدة ما بين (2015-2019).
 - أجهزة ومعدات لمدة 5 سنوات وللفترة الممتدة ما بين (2017-2021).
3. **الاندثار** : إن الشركة اعتمدت طريقة القسط الثابت في حساب الاندثار لموجوداتها، وايضا في حساب اندثار الموجودات المستأجرة بالاعتماد على مدة العقد لاحتساب الاندثار.
4. **دفعات الإيجار** : إن الدفعات الأيجارية المترتبة على الشركة هي دفعات ثابتة بالدينار العراقي وتسحق في نهاية السنة المالية بالنسبة لتأجير البناية بإيجار سنوي مقداره (18,000,000) دينار، أما تأجير اجهزة ومعدات للاتصالات فهي دفعة ثابتة في بداية الفترة المالية بإيجار سنوي مقداره (6,000,000) دينار.
5. **معدل الفائدة** : تم اعتماد معدل الفائدة (بالتقريب لأقرب واحد أو نص) لاحتساب الفوائد على القروض من معدل سعر الاقتراض للبنك المركزي العراقي كسعر اقتراض للشركة لتأجير البناية (<https://cbi.iq/news/view/492>) . أما معدل فائدة للأجهزة والمعدات فهي معدل فائدة ثابت بالاتفاق بمقدار 8% .
6. **القيمة المتبقية للموجود المستأجر**: في الشركة محل البحث أتفق على إن القيمة المتبقية المضمونة للأجهزة والمعدات فقط في نهاية الفترة المالية هي (2,000,000) دينار.

المعالجة المحاسبية لإستئجار مبنى الشركة: تتم المعالجة المحاسبية وفق المعيار IFRS16، بأثبات الحقوق والالتزامات الناشئة عن إستئجار بناية للشركة، باحتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للبناية المستأجرة كما هو موضح في الجدول (4) اللاحق، وبدفعات سنوية في نهاية الفترة المالية والبالغ قيمتها (18,000,000) دينار ولمدة خمس سنوات، وبفائدة سنوية متغيرة بالاعتماد على نشرة البنك المركزي العراقي، واحتساب دفعات الالتزامات واحتساب فائدة على الالتزامات للمبنى المستأجر وفق المعيار IFRS 16 كما هو موضح في الجدول (5) اللاحق.

- نحسب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية في نهاية الفترة المالية للعقد للفترة الخمسة وبدفعات متساوية وفق المعادلة التالية (وصاف، 2016: 14) :

$$PV = FV \times \left[\frac{1 - (1+R)^{-N}}{R} \right]$$

حيث :

PV = القيمة الحالية للدفعات المستقبلية

FV = قيمة الدفعة الواحدة

R = معدل الفائدة

N = عدد السنوات

$$PV = 18,000,000 \times \left[\frac{1 - (1 + 0.125)^{-5}}{0.125} \right]$$

$$PV = 64,090,230$$

قيد اثبات العقد للموجود المستأجر في 2015/1/1 :

| | | |
|--|------------|------------|
| من د / حق استخدام الموجود - المبنى | 64,090,230 | 64,090,230 |
| الى د / التزامات عقود الايجار - المبنى | 64,090,230 | |

بعد استخراج حق استخدام الموجود من الجدول السابق (3)، والذي كان قيمته (64,090,230) وهو يمثل الالتزام المترتب على شركة كورد والذي يجب ان يقوم بتسديده الى المؤجر، وبالإطلاع على الجدول (4):

جدول (4) تسديد الالتزامات واحتساب فائدة المبنى المستأجر وفق المعيار IFRS16 في نهاية الفترة المالية

| السنة | معدل | مبلغ الفائدة | مجموع | الرصيد |
|-------|-------|--------------|------------|------------|
| | | | | 64,090,230 |
| 2015 | 12.5% | 8,011,279 | 9,988,721 | 54,101,509 |
| 2016 | 12.5% | 6,762,688 | 11,237,312 | 42,864,197 |
| 2017 | 12.5% | 5,358,025 | 12,641,975 | 30,222,222 |
| 2018 | 12.5% | 3,777,778 | 14,222,222 | 16,000,000 |
| 2019 | | 2,000,000 | 16,000,000 | 0 |

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق شركة

نرى بأن الالتزام في بداية السنة الأولى هو (64,090,230) ونتيجة الالتزام بفرض عليها فائدة سنوية متغيرة (بالتقريب الى أقرب واحد أو نص) بالاعتماد على نشرة البنك المركزي العراقي حسب العقد، يكون ناتج مبلغ الفائدة (8,011,279) والناتج عن ضرب قيمة الالتزام (64,090,230) في معدل الفائدة للسنة الأولى بالتقريب (12.29%) للدفعة الأولى، وي طرح من قيمة الدفعة السنوية الأولى (18,000,000) المدفوعة في نهاية الفترة المالية، يظهر مجموع الالتزامات المسددة (9,988,721)، يخفض من التزام في بداية الفترة المالية وبالتالي فإن رصيد الالتزام المتبقي على الشركة يساوي (54,101,509) يرحل الى الفترة المقبلة، وفي السنة الثانية يبلغ قيمة الفائدة (6,762,688) الناتجة من حاصل ضرب رصيد الالتزام المتبقي (54,101,509) بمعدل فائدة السنة الثانية (12.38%)، ثم طرح من قيمة الدفعة السنوية في نهاية الفترة المالية فيكون الناتج مجموع الالتزامات المسددة (11,237,312)، والذي بدوره يخفض من الرصيد المتبقي السابق (54,101,509)، فيكون الرصيد المتبقي الحالي (42,864,197) وهكذا، ويلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة الرصيد لمجموع الالتزامات ينخفض عند كل دفعة من المدفوعات السنوية الى أن يساوي قيمة الموجود المستأجر صفر عند انقضاء فترة الاستئجار وأن تعهد الاستئجار قد دفع بالكامل.

تمثل عملية اندثار الموجود وتسوية الالتزامات من العمليات المحاسبية المستقلة طول فترة الإستئجار فالشركة تحتسب اقساط الاندثار للبنية بطريقة القسط الثابت، حيث تقوم باندثار البنانية لمدة خمس سنوات بقيمة (64,090,230) عند حساب الاندثار والمعالجة المحاسبية تتم بالشكل التالي:

$$\text{الاندثار بالقسط الثابت} = 5 / 64,090,230 = 12,818,046 \text{ الاندثار السنوي}$$

السنة الأولى :

قيد اثبات تسديد الدفعة السنوية الأولى لإيجار المبنى في 2015/12/31 :

| | | |
|---------------------------------------|------------|--|
| من د / التزامات عقود الايجار - المبنى | 9,988,721 | |
| من د / الفوائد | 8,011,279 | |
| الى د / النقدية | 18,000,000 | |

قيد اثبات الاندثار في 2015/12/31 :

| | |
|------------------------------------|------------|
| من د/ مصروف الاندثار | 12,818,046 |
| الى د / مخصص اندثار متراكم -المبنى | 12,818,046 |

وهذا لباقي السنوات الثانية الى الرابعة، وفي السنة الاخيرة لعقد الإستنتاج يكون القيد كالتالي:

السنة الخامسة :

قيد اثبات تسديد الدفعة السنوية الخامسة لإيجار المبنى في 2019/12/31 :

| | |
|--------------------------------------|------------|
| من د / التزامات عقود الايجار- المبنى | 16,000,000 |
| من د / الفوائد | 2,000,000 |
| الى د / النقدية | 18,000,000 |

قيد اثبات الاندثار في 2019/12/31 :

| | |
|------------------------------------|------------|
| من د/ مصروف الاندثار | 12,818,046 |
| الى د / مخصص اندثار متراكم -المبنى | 12,818,046 |

يلاحظ من الجدول (5) أن معيار الإبلاغ المالي IFRS 16 يصنف المصروفات الى مصروف فوائد ومصروف اندثار، وأن الدفعات لن تكون متساوية وانما ستكون متناقصة :

جدول (5) مقارنة لحساب المصاريف المحملة على قائمة الدخل للأعوام المختلفة قبل تطبيق المعيار IFRS16 وبعد تطبيق المعيار :

| السنة | مصروف | مصروف | مصروف | الفرق |
|--------|-----------|-----------|-----------|------------|
| 2015 | 18,000,00 | 8,011,279 | 12,818,04 | 20,829,325 |
| 2016 | 18,000,00 | 6,762,688 | 12,818,04 | 19,580,7 |
| 2017 | 18,000,00 | 5,358,025 | 12,818,04 | 18,176,0 |
| 2018 | 18,000,00 | 3,777,778 | 12,818,04 | 16,595,8 |
| 2019 | 18,000,00 | 2,000,000 | 12,818,04 | 14,818,0 |
| اجمالي | 90,000,00 | 25,909,77 | 64,090,23 | 90,000,0 |

المصدر : من إعداد الباحث

إذ سيكون مبلغ الاندثار ثابت لخمس سنوات بمقدار (12,818,046) ومصروف الفائدة في السنة الأولى اكبر من السنوات التي يليها ويبلغ ما مقداره (8,011,279)، وبالتالي يصبح اجمالي المصاريف بعد تطبيق المعيار ما مقداره (20,829,325)، في حين تكون المصاريف ثابتة طول فترة الاستنتاج قبل تطبيق المعيار بمقدار (18,000,000)، وبفارق (2,829,325) على وفق المعيار الجديد. ومن ثم تبدأ بالانخفاض كلما تم تسديدها مع مرور الوقت حيث تبلغ الدفعات في السنة الثانية مقداره (19,580,734)، والمصاريف بذلك تكون أعلى مقارنة بالمصاريف قبل تطبيق المعيار بفارق مقداره (1,580,734) ولكن بشكل أقل من سنة السابقة وهكذا، إلا أن المصاريف وفق المعياريين في نهاية الفترة ستكون متساوية بمقدار (90,000,000)، وبالتالي فإن تصنيف المصاريف إلى مصروف فائدة ومصروف اندثار سوف يؤثر على الأرباح وسيؤدي إلى تخفيض الأرباح في السنوات الأولى لعقد الايجار وترتفع مع اقتراب العقد إلى نهايته. يلاحظ من الجدول (6) أن الشركة قد سجلت اندثار البنائة على طول فترة الاستنتاج وقدرها خمس سنوات، بتطبيق سياسة الاندثار بطريقة القسط الثابت :

جدول (6) اندثار البنائة المستأجرة وفق المعيار IFRS16 بطريقة القسط الثابت

| السنة | قيمة المبنى | قيمة الاندثار | قيمة الاندثار | الرصيد |
|-------|-------------|---------------|---------------|------------|
| 2015 | 64,090,230 | 12,818,046 | 12,818,046 | 51,272,184 |
| 2016 | 51,272,184 | 12,818,046 | 25,636,092 | 38,454,138 |
| 2017 | 38,454,138 | 12,818,046 | 38,454,138 | 25,636,092 |
| 2018 | 25,636,092 | 12,818,046 | 51,272,184 | 12,818,046 |
| 2019 | 12,818,046 | 12,818,046 | 64,090,230 | 0 |

المصدر: من إعداد الباحث

في نهاية فترة الاستنتاج وبعد اندثار البنائة المستأجرة بالكامل، يتم استبعاد قيمة البنائة المستأجرة والالتزامات المتعلقة بها من سجلات الشركة فور انتهاء عقد الايجار التمويلي للشركة.

المعالجة المحاسبية لأستئجار الأجهزة والمعدات: تتم المعالجة المحاسبية لأستئجار الأجهزة والمعدات للشركة، باستخدام برنامج Microsoft Excel لحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، بدفعات سنوية في بداية الفترة المالية قيمتها (6,000,000) لمدة خمس سنوات، وأن القيمة المتبقية المضمونة في نهاية التعاقد تبلغ (2,000,000). نحسب القيمة الحالية للدفعات النقدية المستقبلية في بداية الفترة المالية وفقا للمعادلة التالية: (J.David & Others, 2019: P-6).

$$PV = FV * (1 + R) \times \left[\frac{1 - (1 + R)^{-N}}{R} \right]$$

$$PV = FV * (1 + R) \times \left[\frac{1 - (1 + \%8)^{-5}}{\%8} \right]$$

$$PV = 6,000,000 \times 4.31213$$

$$PV = 25,872,760$$

بعد استخراج التزامات عقود الإيجار للأجهزة والمعدات عن طريق برنامج Microsoft Excel والبالغ قيمته (25,872,760)، ويمثل حق استخدام الموجود للأجهزة والمعدات، يضاف إليها القيمة المتبقية المضمونة الى حساب المستأجر لأنها تؤثر على مدفوعات الإستهلاك الصافية وعلى القيمة الحالية للدفعات النقدية المستقبلية لأنها تمثل مدفوعات إيجار اضافية.

الخطوات اللازمة لاحتساب قيمة الدفعة السنوية تتمثل بالخطوات التالية :
1. القيمة الحالية للمدفوعات السنوية للأجهزة والمعدات المستأجرة لخمس فترات تبلغ بالتقريب 25,872,760

2. زائد القيمة الحالية المتبقية المضمونة المستحقة بعد خمس سنوات من بدء الاستئجار بفائدة 8% وبمبلغ (2,000,000). وتستخدم المعادلة التالية لإيجادها :

$$FV = PV (1 + R)^{-n}$$

$$FV = 2,000,000 \times (1 + \%8)^{-5}$$

$$(2,000,000 \times 0.68058)$$

1,361,160

27,233,920

3. القيمة المستردة بواسطة دفعات التأجير لدى المستأجر

والجدول (7) لحساب دفعات الالتزام واحتساب مبلغ فائدة للأجهزة والمعدات المستأجر وفق معيار الإبلاغ المالي IFRS16 عقود الإيجار.

جدول (7) تسديد الالتزامات واحتساب فائدة والقيمة المتبقية المضمونة للأجهزة والمعدات المستأجرة وفق المعيار IFRS16 بداية الفترة المالية

| السنة | مبلغ الالتزام (دينار) | الدفعة السنوية | رصيد الالتزامات | مبلغ الفائدة 8% | مجموع الالتزامات | رصيد (دينار) |
|------------|-----------------------|----------------|-----------------|-----------------|------------------|--------------|
| | | | | | | 27,233,920 |
| 2017/1/1 | 27,233,920 | 6,000,000 | 21,233,920 | 0 | 6,000,000 | 21,233,920 |
| 2018/1/1 | 21,233,920 | 6,000,000 | 15,233,920 | 1,698,714 | 4,301,286 | 16,932,635 |
| 2019/1/1 | 16,932,635 | 6,000,000 | 10,932,635 | 1,354,611 | 4,645,389 | 12,287,245 |
| 2020/1/1 | 12,287,245 | 6,000,000 | 6,287,245 | 982,980 | 5,017,020 | 7,270,225 |
| 2021/1/1 | 7,270,225 | 6,000,000 | 1,270,225 | 581,618 | 5,418,382 | 1,851,843 |
| 2021/12/31 | - | 2,000,000 | - | 148,157** | 1,851,843 | 0 |

| | | | | | | |
|---|------------|-----------|---|------------|---|---------|
| - | 27,233,920 | 4,766,080 | - | 32,000,000 | - | المجموع |
|---|------------|-----------|---|------------|---|---------|

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على وثائق شركة
** مقرب بمقدار 10 دينار

بعد احتساب واستخراج القيمة الحالية للدفعات النقدية المستقبلية زائداً القيمة المتبقية المضمونة للأجهزة والمعدات المستأجرة والتي قيمتها (27,233,920) كما في الجدول (8)، ويكون هو نفسه مبلغ الالتزام الواجب تسجيله للاستئجار التمويلي في دفاتر الشركة المستأجرة في 2017/1/1 وفق المعيار IFRS16 نتيجة دخولهم في عقد الإيجار. وبالاطلاع على الجدول السابق يلاحظ أن مدفوعات الإيجار البالغ قدرها في بداية السنة الأولى هو (6,000,000) لتسجيل أول دفعة من دفعات الاستئجار في 2017/1/1، فيصبح رصيد الالتزام المتبقي على الشركة في نهاية سنة الأولى مامقداره (21,233,920)، ونتيجة الالتزام الناتج من دخول الشركة بعقد الاستئجار يفرض عليها فائدة حسب العقد، وبالتالي يتم احتساب مبلغ الفائدة عند كل دفعة على مدار فترة الاستئجار، وفي 2017/12/31 يكون مبلغ الفائدة (1,698,714) الناتج من ضرب الرصيد المتبقي في نهاية السنة السابقة (21,233,920) بسعر معدل الفائدة (8%). وهكذا لباقي السنوات. وفي نهاية فترة عقد الاستئجار بتاريخ 2021/12/31 القيمة العادلة للقيمة المتبقية المضمونة تساوي (2,000,000)، وأن مبلغ الفائدة المستحق (148,157) الناتج من ضرب الرصيد المتبقي في نهاية السنة السابقة (1,851,843) بسعر معدل الفائدة (8%)، ويتم طرحه من القيمة المتبقية المضمونة فيكون الناتج رصيد الالتزام المسدد (1,851,843)، وهو يساوي قيمة الموجود المستأجر مع القيمة المتبقية وأن على الشركة أن تقوم بإرجاع الأجهزة والمعدات للمؤجر في نهاية فترة العقد. وتحتسب الشركة اقساط الاندثار بطريقة القسط الثابت، حيث يتم اندثار الأجهزة والمعدات على مدى فترة خمس سنوات بعد ان يتم طرح القيمة المتبقية المضمونة بقيمة (2,000,000)، من قيمة الأجهزة والمعدات المستأجرة (27,233,920) عند حساب الاندثار.

الاندثار بالقسط الثابت = $27,233,920 - 5 / 2,000,000 = 5,046,784$ الاندثار السنوي.
في السنة الأولى

قيد اثبات العقد للأجهزة والمعدات المستأجر في 2017/1/1 :

| | | |
|---|------------|------------|
| من ح/ حق استخدام الموجود - أجهزة ومعدات | | 27,233,920 |
| الى ح/ التزامات عقود الإيجار - أجهزة ومعدات | 27,233,920 | |

قيد تسديد الدفعة الأولى للأجهزة والمعدات المستأجر في 2017/1/1:

| | | |
|--------------------------------------|-----------|-----------|
| التزامات عقود الإيجار - أجهزة ومعدات | | 6,000,000 |
| النقدية | 6,000,000 | |

في نهاية السنة المالية يتم اثبات قدين :

قيد اثبات الاندثار للأجهزة والمعدات المستأجر في 2017/12/31 :

| | | |
|--|-----------|-----------|
| من ح/ مصروف الاندثار | | 5,046,784 |
| الى ح/ مخصص اندثار متراكم - أجهزة ومعدات | 5,046,784 | |

قيد اثبات الفائدة للأجهزة والمعدات المستأجر في 2017/12/31 :

| | | |
|---|-----------|-----------|
| من ح/ مصروف الفائدة | | 1,698,714 |
| الى ح/ الفائدة المستحقة - عقود التأجير أجهزة ومعدات | 1,698,714 | |

في السنة الثانية

قيد تسديد الدفعة الثانية للأجهزة والمعدات المستأجر في 2018/1/1 :

| | | |
|--|-----------|-----------|
| من ح/ التزامات عقود الإيجار - أجهزة ومعدات | | 4,301,286 |
| من ح/ الفائدة المستحقة - عقود التأجير أجهزة ومعدات | | 1,698,714 |
| الى ح/ النقدية | 6,000,000 | |

قيد اثبات الاندثار للأجهزة والمعدات المستأجر في 2018/12/31 :

| | | |
|--|-----------|-----------|
| من حـ/ مصروف الاندثار | | 5,046,784 |
| الى حـ / مخصص اندثار متراكم – أجهزة ومعدات | 5,046,784 | |

قيد اثبات الفائدة في 2018/12/31 :

| | | |
|--|-----------|-----------|
| من حـ/ مصروف الفائدة | | 1,354,611 |
| الى حـ/ الفائدة المستحقة – عقود التأجير أجهزة ومعدات | 1,354,611 | |

وهكذا لباقي السنوات الثانية الى الرابعة، وفي السنة الاخيرة لعقد الإستئجار يكون القيد كالتالي:
السنة الخامسة

قيد تسديد الدفعة الخامسة للأجهزة والمعدات المستأجر في 2021/1/1 :

| | | |
|---|-----------|-----------|
| من حـ/ التزامات عقود الايجار- أجهزة ومعدات | | 5,418,382 |
| من حـ/ الفائدة المستحقة – عقود التأجير أجهزة ومعدات | | 581,618 |
| الى حـ/ النقدية | 6,000,000 | |

قيد اثبات الاندثار للأجهزة والمعدات المستأجر في 2021/12/31 :

| | | |
|--|-----------|-----------|
| من حـ/ مصروف الاندثار | | 5,046,784 |
| الى حـ / مخصص اندثار متراكم – أجهزة ومعدات | 5,046,784 | |

قيد اثبات الفائدة للأجهزة والمعدات المستأجر في 2021/12/31 :

| | | |
|--|---------|---------|
| من حـ/ مصروف الفائدة | | 148,157 |
| الى حـ/ الفائدة المستحقة – عقود التأجير أجهزة ومعدات | 148,157 | |

وفي نهاية مدة عقد الاستئجار للأجهزة والمعدات :

| | | |
|---|------------|------------|
| من حـ / التزامات عقود الايجار- أجهزة ومعدات | | 1,851,843 |
| من حـ/ الفائدة المستحقة – عقود التأجير أجهزة ومعدات | | 148,157 |
| من حـ / مجموع / مخصص اندثار متراكم – أجهزة ومعدات | | 25,233,920 |
| الى حـ/ النقدية | 27,233,920 | |

ويلاحظ من الجدول (8) الآتي أن المصاريف تختلف قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS16، إذ تكون المصاريف المتعلقة بعقود الإيجار قبل التطبيق بصورة متساوية ويترج تحت بند المصاريف التشغيلية، في حين أن المعيار IFRS16 من خلال الاعتراف بالاندثار بصورة منفصلة عن الفوائد، الذي يدرج كجزء من التكاليف أما الاندثار يدرج تحت بند اندثار الممتلكات والمنشآت والمعدات وبأقساط ثابتة، والذي بدوره يؤثر على قائمة الدخل للشركة :
جدول: (8) مقارنة لحساب المصاريف المحملة على قائمة الدخل للأعوام المختلفة قبل تطبيق المعيار IFRS16 وبعد تطبيقه للأجهزة والمعدات المستأجرة :

| السنة | مصروف | مصروف | مصروف | اجمالي | الفرق |
|-------|-----------|-----------|-----------|----------|----------|
| 2017 | 6,000,000 | 1,698,714 | 5,046,784 | 6,745,49 | -745,498 |
| 2018 | 6,000,000 | 1,354,611 | 5,046,784 | 6,401,39 | -401,395 |
| 2019 | 6,000,000 | 982,980 | 5,046,784 | 6,029,76 | -29,764 |
| 2020 | 6,000,000 | 581,618 | 5,046,784 | 5,628,40 | 371,598 |

| | | | | | |
|---------|----------|-----------|-----------|-----------|--------|
| 805,059 | 5,194,94 | 5,046,784 | 148,157* | 6,000,000 | 2021 |
| 0 | 30,000,0 | 25,233,92 | 4,766,080 | 30,000,00 | اجمالي |

المصدر: من اعداد الباحث

إذ سيكون مصروف فائدة في السنة الأولى أعلى وينخفض مع مرور فترة الإستهجار، فنلاحظ أن دفعة الإيجار في السنة الأولى تبلغ (6,754,498) الناتج من مبلغ الاندثار ثابت لخمس سنوات بمقدار (5,046,784) ومصروف الفائدة في السنة الأولى بمقدار (1,698,714)، في حين تكون المصاريف ثابتة طول فترة الإستهجار قبل تطبيق المعيار بمقدار (6,000,000)، وبفارق (754,498) أعلى وفق المعيار الجديد. ومن ثم تبدأ بالانخفاض كلما تم تسديدها مع مرور الوقت، إلا أن المصاريف وفق المعياريين في نهاية فترة عقد الإستهجار سيكون مجموعهما متساوية بمقدار (30,000,000). ويلاحظ من الجدول ادناه (9) ان الأجهزة والمعدات المستأجرة من قبل الشركة قد تم تسجيلها بمقدار (25,233,920)، وتم احتساب الاندثار على مدة عقد الإيجار اي لفترة خمس سنوات، بعد أن يتم استبعاد القيمة المتبقية المضمونة من كلفة الاجهزة والمعدات المستأجرة بقيمة (2,000,000) :

جدول: (9) اندثار الاجهزة والمعدات المستأجرة وفق المعيار IFRS16 بطريقة القسط الثابت

| السنة | قيمة الاجهزة | قيمة الاندثار | قيمة الاندثار | الرصيد |
|-------|--------------|---------------|---------------|------------|
| 2017 | 25,233,920 | 5,046,784 | 5,046,784 | 20,187,136 |
| 2018 | 20,187,136 | 5,046,784 | 10,093,568 | 15,140,352 |
| 2019 | 15,140,352 | 5,046,784 | 15,140,352 | 10,093,568 |
| 2020 | 10,093,568 | 5,046,784 | 20,187,136 | 5,046,784 |
| 2021 | 5,046,784 | 5,046,784 | 25,233,920 | 0 |

المصدر: من اعداد الباحث

في نهاية فترة الإستهجار وبعد اندثار الأجهزة والمعدات المستأجرة بالكامل، يتم استبعادها والالتزامات المتعلقة بها من سجلات الشركة فور انتهاء عقد الإيجار التمويلي للشركة.

تأثير معيار الإبلاغ المالي IFRS16 عقود الإيجار على القوائم المالية والنسب المالية الرئيسية لعينة البحث: ولأجل الحصول على صورة واضحة لتأثير تطبيق المعيار على المركز المالي للشركة عينة البحث تم الاعتماد على الدراسات السابقة لاختيار النسب المالية ومن أهم هذه الدراسات هي (دراسة Skarphagen & Ericson, (2015)، ودراسة (Sercemeli & Ozturk, (2016)، ودراسة Topal, (2018) كالآتي :

إجمالي الموجودات: يعد الإيجار التمويلي من المصادر التي تعتمدها الشركة في استثمار أموالها لزيادة حجم الموجودات، وللاستدلال على قدرة الشركة في استثمار أموالها لزيادة حجم الموجودات، بقيمة الموجودات المستأجرة قبل تطبيق المعيار IFRS16 وبعده وللفترة الممتدة ما بين (2015-2019) على النحو الآتي:

جدول: (10) مقدار التغيير في إجمالي الموجودات

| السنوات | إجمالي الموجودات قبل تطبيق المعيار | إجمالي الموجودات بعد تطبيق المعيار | التغيير | نسبة التغيير |
|---------|------------------------------------|------------------------------------|------------|--------------|
| 2015 | 574,842,000 | 626,114,184 | 51,272,184 | 8.9% |
| 2016 | 510,521,000 | 548,975,138 | 38,454,138 | 7.5% |
| 2017 | 516,212,000 | 562,035,228 | 45,823,228 | 8.9% |
| 2018 | 486,005,000 | 513,963,398 | 27,958,398 | 5.8% |
| 2019 | 446,333,000 | 456,426,568 | 10,093,568 | 2.3% |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية لشركة الاتصالات للفترة (2015-2019)

يلاحظ من الجدول (10) السابق ومن خلال تحليل مقدار التغيير في إجمالي الموجودات قبل تطبيق المعيار IFRS16 وبعد تطبيق المعيار، أن النتائج تشير إلى أن تطبيق المعيار يساهم في زيادة إجمالي موجودات الشركة عينة البحث، وبمعدل يتراوح ما بين (2.3% - 8.9%) لخمس فترات متتالية والممتدة ما بين الفترة (2015 - 2019). ويلاحظ أن هناك انخفاض في نسب التغيير في إجمالي الموجودات على التوالي من عام لآخر، الأمر الذي يعزى إلى اندثار موجودات حق

الاستخدام (Right Of Use Assets) لدى الشركة عينة البحث. وقد اتفق نتائج البحث مع فرضية البحث على أن تطبيق المعيار IFRS16 يؤدي الى زيادة في إجمالي الموجودات.

إجمالي الالتزامات: تعد الالتزامات من المصادر الخارجية التي تعتمد عليها الشركات لتمويل نشاطاتها، والتي بدورها تؤثر على إجمالي التزامات الشركة عينة البحث بقيمة الموجودات المستأجرة، وللتعرف على حجم التأثير على إجمالي الالتزامات قبل تطبيق المعيار IFRS16 وبعده وللفترة الممتدة ما بين (2015-2019) على النحو الآتي :

جدول: (11) مقدار التغيير في إجمالي الالتزامات

| السنوات | إجمالي الالتزامات قبل تطبيق المعيار | إجمالي الالتزامات بعد تطبيق المعيار | التغيير | نسبة التغيير |
|---------|-------------------------------------|-------------------------------------|------------|--------------|
| 2015 | 228,366,000 | 282,467,509 | 54,101,509 | 23.7% |
| 2016 | 203,383,000 | 246,247,197 | 42,864,197 | 21.1% |
| 2017 | 163,525,000 | 214,758,920 | 51,233,920 | 31.3% |
| 2018 | 157,948,000 | 190,880,635 | 32,932,635 | 20.9% |
| 2019 | 146,112,000 | 158,399,245 | 12,287,245 | 8.4% |

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على القوائم المالية لشركة الاتصالات للفترة (2015-2019)

يلاحظ من الجدول (11) السابق ومن خلال تحليل مقدار التغيير في إجمالي الالتزامات قبل تطبيق المعيار IFRS16 وبعد تطبيق المعيار، أن النتائج تشير أن تطبيق المعيار يساهم في زيادة إجمالي الالتزامات الشركة عينة البحث، وبمعدل يتراوح ما بين (8.4% - 23.7%) لخمس فترات متتالية والممتدة ما بين الفترة (2015 - 2019). ويلاحظ أيضا من الجدول أن هناك انخفاض في نسب التغيير في إجمالي الالتزامات على التوالي من عام لآخر، الأمر الذي يعزى أيضا الى سداد جزء من الالتزامات الناجمة عن الإيجار التمويلي والذي بدوره ينخفض عند كل دفعة من المدفوعات السنوية لدى الشركة عينة البحث. وقد اتفق نتائج البحث مع فرضية البحث على أن تطبيق المعيار IFRS16 يؤدي الى زيادة في إجمالي الالتزامات.

إجمالي حقوق الملكية: تعد حقوق الملاك من المصادر الداخلية المهمة في اعتماد الشركات عليها لتمويل نشاطاتها، وللتعرف على حجم التأثير قبل تطبيق IFRS16 وبعده وللفترة الممتدة ما بين (2015-2019) على النحو الآتي :

جدول: (12) مقدار التغيير في إجمالي حقوق الملكية

| السنوات | إجمالي حقوق الملكية قبل تطبيق | إجمالي حقوق الملكية بعد تطبيق | التغيير | نسبة التغيير |
|---------|-------------------------------|-------------------------------|------------|--------------|
| 2015 | 428,730,000 | 407,900,675 | 20,829,325 | 4.9% |
| 2016 | 430,573,000 | 410,992,266 | 19,580,734 | 4.5% |
| 2017 | 455,687,000 | 430,765,431 | 24,921,569 | 5.5% |
| 2018 | 463,339,000 | 440,341,781 | 22,997,219 | 5.0% |
| 2019 | 498,050,000 | 468,202,190 | 20,847,810 | 4.3% |

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على القوائم المالية لشركة الاتصالات للفترة (2015-2019)

يلاحظ من الجدول (12) ومن خلال تحليل مقدار التغيير في إجمالي حقوق الملكية قبل تطبيق المعيار IFRS16 وبعد تطبيق المعيار، أن النتائج تشير الى أن تطبيق المعيار يساهم في انخفاض إجمالي حقوق الملكية الشركة عينة البحث، وبمعدل يتراوح ما بين (4.3% - 4.9%) لخمس فترات متتالية والممتدة ما بين الفترة (2015 - 2019). ووصولاً الى عام (2019) تشير النتائج الى أن هناك تأثير إيجابي في صافي الربح نتيجة انخفاض في قيمة الفوائد المترتبة على الدفعات السنوية للاستئجار مع مرور الوقت لانخفاض قيمة الالتزام المترتب على عقود الإيجار لدى الشركة عينة البحث وبالتالي تؤثر بشكل إيجابي على إجمالي حقوق الملكية. وقد اتفق نتائج البحث مع فرضية البحث على أن تطبيق المعيار IFRS16 يؤدي الى انخفاض في إجمالي حقوق الملكية.

معدل العائد على الموجودات: العائد على الموجودات (ROA) هو مؤشر يقيس مدى علاقة ربح الشركة بإجمالي موجوداتها، ويوضح فكرة مدى قدرة الشركة في استخدام موجوداتها لتحقيق الأرباح كلما ارتفعت نسبة هذا المعدل، ويحتسب معدل العائد على الموجودات بقسمة صافي ربح الشركة الوارد في قائمة الدخل على إجمالي الموجودات، وتمثل بالمعادلة الآتية:

$$\text{العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

جدول: (13) العائد على الموجودات لشركة الاتصالات للفترة (2015-2019)

| السنوات | العائد على الموجودات قبل تطبيق المعيار | العائد على الموجودات بعد تطبيق المعيار | مقدار الفرق |
|---------|--|--|-------------|
| 2015 | 14.3% | 9.8% | 4.5% |
| 2016 | 16.3% | 11.6% | 4.7% |
| 2017 | 16.5% | 10.7% | 5.8% |
| 2018 | 18.7% | 13.2% | 5.5% |
| 2019 | 20.6% | 15.6% | 5.0% |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية لشركة الاتصالات للفترة (2015-2019) يلاحظ من الجدول (13) من خلال تحليل البيانات المالية لمعدل العائد على إجمالي الموجودات قبل تطبيق المعيار IFRS16 وبعده، أنّ هناك انخفاض في معدلات العائد على الموجودات بعد تطبيق المعيار IFRS16. إذ تشير النتائج الى أن تطبيق المعيار يؤدي الى زيادة في إجمالي موجودات الشركة وانخفاض في قيمة العوائد، نتيجة دخول الشركة في عقد استئجار البناية للفترة (2015-2020) وعقد استئجار للأجهزة والمعدات للفترة (2017-2021)، وبمعدل يتراوح ما بين (4.5% - 5%)، وقد اتفقت نتيجة هذا البحث مع فرضية البحث بأن تطبيق المعيار IFRS16 يخفض من نسبة العائد على الموجودات.

معدل العائد على حقوق الملكية: العائد على حقوق الملكية (ROE) هو مؤشر يوضح نسبة العائد المحقق نتيجة استثمار المالكين في الشركة، ويوضح قدرة وكفاءة الإدارة المالية في استغلال أموال الملاك ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح، ويتم احتساب معدل العائد على حقوق الملكية بقسمة أرباح الشركة السنوية على إجمالي حقوق الملكية، وتمثل بالمعادلة الآتية:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} \times 100$$

جدول: (14) العائد على حقوق الملكية لشركة الاتصالات للفترة (2015-2019)

| السنوات | العائد على حقوق الملكية قبل تطبيق المعيار | العائد على حقوق الملكية بعد تطبيق المعيار | مقدار الفرق |
|---------|---|---|-------------|
| 2015 | 19.2% | 15.0% | 4.2% |
| 2016 | 19.3% | 15.4% | 3.9% |
| 2017 | 18.7% | 14.0% | 4.7% |
| 2018 | 19.6% | 15.4% | 4.2% |
| 2019 | 18.8% | 15.2% | 3.6% |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية لشركة الاتصالات للفترة (2015-2019)

يلاحظ من الجدول (14) أنّ هناك انخفاض في معدلات العائد على حقوق الملكية بعد تطبيق المعيار IFRS16، نتيجة دخول الشركة بعقد استئجار تمويلي للبناية من فترة (2015-2019) وعقد استئجار للأجهزة والمعدات للفترة (2017-2021)، وبمعدل يتراوح ما بين (3.6% - 4.2%) ويمكن توضيح هذا نتيجة انخفاض في إجمالي حقوق الملكية بمقدار الالتزامات المسددة بقيمة دفعة الإيجار السنوي والذي بدوره يؤدي الى انخفاض في الحقوق الملكية، بسبب الانخفاض الحاصل في الأرباح بمقدار مصاريف الاندثار ومصروف الفوائد، وقد جاءت نتيجة هذا البحث متوافقة مع فرضية البحث بأن تطبيق المعيار IFRS16 يخفض من نسبة العائد على حقوق الملكية.

نسبة الديون الى حقوق الملكية: توضح نسبة الديون الى حقوق الملكية في الشركة عن النسبة المستخدمة لتمويل موجودات الشركة، ودرجة اعتماد الشركة على أموال الغير في تمويل موجوداتها مقارنة بأموال الملكية، ويحتسب معدل الديون على حقوق الملكية بقسمة الديون على حقوق الملكية، ويتم تقديم هذا المعدل في شكل نسبة مئوية، وتمثل بالمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الديون الى حقوق الملكية} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

جدول: (15) الديون الى حقوق الملكية لشركة الاتصالات للفترة (2015-2019)

| السنوات | نسبة الديون الى حقوق الملكية قبل تطبيق المعيار | نسبة الديون الى حقوق الملكية بعد تطبيق المعيار | مقدار الفرق |
|---------|--|--|-------------|
| 2015 | 53.3% | 69.2% | 15.9% |
| 2016 | 47.2% | 59.9% | 12.7% |
| 2017 | 35.9% | 49.9% | 14.0% |
| 2018 | 34.1% | 43.3% | 9.2% |
| 2019 | 29.9% | 33.8% | 3.9% |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية لشركة الاتصالات للفترة (2015-2019) يلاحظ من الجدول (15) أنّ النسبة المالية التي اظهرت نتائج تغيير كبيرة في هذه الدراسة من خلال تحليل البيانات المالية لمعدل الديون الى إجمالي حقوق الملكية قبل تطبيق المعيار IFRS16 وبعده، إذ تشير النتائج أن تطبيق المعيار يؤدي الى انخفاض في حقوق الملكية الشركة وارتفاع في قيمة الالتزامات المترتبة على الشركة وبنسب تتراوح بين ما بين (3.9% - 15.9%)، نتيجة دخول الشركة في عقد استئجار البناية للفترة (2015-2020) وعقد استئجار للأجهزة والمعدات للفترة (2017-2021)، وقد اتفقت نتيجة هذا البحث مع فرضية البحث بأن تطبيق المعيار IFRS16 يزيد من نسبة الديون الى حقوق الملكية.

نسبة الديون الى الموجودات: تشير هذه النسبة الى موجودات الوحدات الاقتصادية التي قد تم تمويلها من قبل الدائنين، ومدى اعتماد الشركة على الديون والاقتراض في تمويل موجوداتها مما يحد من قدرة الشركة في الحصول على الائتمان في المستقبل، ويحتسب معدل الديون الى إجمالي الموجودات بقسمة إجمالي الديون على إجمالي الموجودات ويتم تقديم هذا المعدل في شكل نسبة مئوية، وتمثل بالمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الديون الى الموجودات} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

جدول: (16) الديون الى إجمالي الموجودات لشركة الاتصالات للفترة (2015-2019)

| السنوات | نسبة الديون الى الموجودات قبل تطبيق المعيار | نسبة الديون الى الموجودات بعد تطبيق المعيار | مقدار الفرق |
|---------|---|---|-------------|
| 2015 | 39.7% | 45.1% | 5.4% |
| 2016 | 39.8% | 44.9% | 5.0% |
| 2017 | 31.7% | 38.2% | 6.5% |
| 2018 | 32.5% | 37.1% | 4.6% |
| 2019 | 32.7% | 34.7% | 2.0% |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية لشركة الاتصالات للفترة (2015-2019) يلاحظ من الجدول (16) السابق ومن خلال تحليل البيانات المالية لمعدل الدين الى إجمالي الموجودات قبل تطبيق المعيار IFRS16 وبعده، أنّ هناك زيادة في معدلات الدين الى الموجودات بعد تطبيق المعيار IFRS16 اي أن تطبيق المعيار يؤدي الى زيادة في إجمالي موجودات الشركة وزيادة في قيمة الديون، نتيجة دخول الشركة بعقد استئجار تمويلي للبناية للفترة (2015-2020) وعقد استئجار للأجهزة والمعدات للفترة (2017-2021) وبمعدل يتراوح ما بين (2.0% - 5.4%)، حيث أشارت نتائج النسب حسب تحليل البيانات المالية للشركة عينة البحث، كما تشير النتائج أن في سنوات القادمة يتناقص معدل الديون على الموجودات بصورة أقل من العام السابق، ويعزى هذا الانخفاض الى أن في الفترات التالية لتطبيق المعيار IFRS16 تنخفض قيمة الموجود المستخدم سنة بعد سنة باندثاره بطريقة القسط الثابت سنويا، فضلا

عن أن الالتزامات المترتبة على الموجود المستأجر تنخفض بمقدار الالتزام المسدد السنوي، وقد اتفقت نتيجة هذا البحث مع فرضية البحث بأن تطبيق المعيار IFRS16 يزيد من نسبة الديون الى الموجودات.
وإن عدم اظهار الموجودات المستأجرة في القوائم المالية للشركة له تأثير إيجابي على نسب القوائم المالية، وبالنتيجة يمكن للشركة المستأجرة من الحفاظ على مستوى معقول من المديونية، مما يزيد من فرصها في الحصول على القروض اللازمة لأغراض التمويل، وبالتالي يؤثر على شفافية هذه القوائم وتمثيلها الصادق للمعلومات المالية، ولا يساعد مستخدم هذه القوائم كالمستثمرين والمحللين والماليين على اتخاذ قرارات سليمة سواء كانت قرارات استثمارية أو تمويلية.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

وقد توصل البحث إلى الاستنتاجات التالية :

1. المؤجر (كطرف في عقد الإيجار) لم يتأثر بتطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS16 لعقود الإيجار.
2. إن عقود الإيجار في شركة كورد تعد عقود إيجار تشغيلية رغم استيفائها لشروط العقد التمويلي. وبذلك فإنها لا تظهر موجوداتها المستأجرة في جانب الموجودات، وبالتالي لا تصيف أي التزام في القوائم المالية للمستأجر، بل إنها تكون بصورة دفعات إيجارية سنوية في قائمة الدخل.
3. يساهم تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS16 لعقود الإيجار على جعل القوائم المالية أكثر دقة وموضوعية، وذلك لأن مثل هذا التطبيق يظهر:
 - أ. بيان نسبة الزيادة في حجم إجمالي الموجودات المعترف بها في القوائم المالية الصادرة عن شركة كورد. وهذا لأن الموجودات المستأجرة لاثبتت في القوائم المالية قبل تطبيق هذا المعيار، وبمعدل يتراوح ما بين (2.3% - 8.9%) لخمس فترات متتالية والممتدة ما بين الفترة (2015 - 2019).
 - ب. بيان نسبة الزيادة في حجم إجمالي الالتزامات نتيجة اضافة كافة الالتزامات المستقبلية الناتجة عن عقود الإيجار والتي كانت سابقاً غير معترف بها من قبل الشركة في القوائم المالية، وبمعدل يتراوح ما بين (8.4% - 23.7%) لخمس فترات متتالية والممتدة ما بين الفترة (2015 - 2019).
 - ج. بيان نسبة الانخفاض في إجمالي حقوق الملكية وصافي الربح، وبمعدل يتراوح ما بين (4.3% - 4.9%) لخمس فترات متتالية والممتدة ما بين الفترة (2015 - 2019)، ويمكن تفسير هذا الانخفاض إلى أن الشركة تكون ملزمة بتطبيق المعيار IFRS16 وتقوم بدفع قيمة الفائدة المترتبة على عقود الإيجار التمويلي فضلاً عن الى قيمة اندثار الموجودات حق الاستخدام، بصورة أكبر من الدفعة الإيجارية في السنوات الأولى لعقد الإيجار.
4. يساعد تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS16 لعقود الإيجار على جعل القوائم المالية للشركة أكثر وضوحاً لأصحاب المصالح، لأنها ستؤثر على النسب الرئيسية التي تم اعتمادها في هذا البحث كالعائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، معدل الديون الى حقوق الملكية ومعدل الديون الى الموجودات المدرجة في القوائم المالية، إذ أن دخول الشركة بعقود استئجار وتطبيق هذا المعيار يؤدي إلى :
 - أ. انخفاض معدلات العائد على الموجودات نتيجة انخفاض معدلات العائد وزيادة في إجمالي الموجودات، وبمعدل يتراوح ما بين (4.5% - 5%) لخمس فترات متتالية والممتدة ما بين الفترة (2015 - 2019).
 - ب. انخفاض معدلات العائد على حقوق الملكية نتيجة انخفاض معدلات العائد وانخفاض في حقوق ملكية الشركة، وبمعدل يتراوح ما بين (4.2% - 3.6%) لخمس فترات متتالية والممتدة ما بين الفترة (2015 - 2019).
 - ج. زيادة معدل الديون الى إجمالي حقوق الملكية نتيجة ارتفاع قيمة الالتزامات المترتبة على الشركة وانخفاض في حقوق ملكية الشركة، وبمعدل يتراوح ما بين (3.9% - 15.9%) لخمس فترات متتالية والممتدة ما بين الفترة (2015 - 2019).
 - د. زيادة معدلات الديون على إجمالي الموجودات نتيجة زيادة في نسبة الالتزامات وإجمالي الموجودات الشركة، وبمعدل يتراوح ما بين (5.4% - 2%) لخمس فترات متتالية والممتدة ما بين الفترة (2015 - 2019).

في ضوء الاستنتاجات التي توصل إليها البحث يمكن وضع التوصيات الآتية :

- 1- تفعيل دور النقابات المهنية المحاسبية لزيادة وعي الشركات للتعامل بالتأجير التمويلي باعتباره أحد مصادر التمويل الرئيسية، وعلى المعاهد والنقابات المتخصصة تنظيم دورات تدريبية وتأهيلية للمحاسبين والمدققين المختصين لتلبية حاجات ومتطلبات تطبيق المعيار موضوع الدراسة.
- 2- الزام الشركات لتطبيق المعايير الدولية بدأ من هذا العام وللعام القادم، ومنها المعيار الإبلاغ المالي IFRS16 لما له من أثر على مصداقية القوائم المالية والنسب المالية الرئيسية.
- 3- حث الشركات والشركة عينة البحث على تحديد أسعار الفائدة وملاحظتها ومتابعة التغيرات، لأن ذلك يتطلب إعادة احتساب لمطلوبات العقود الإيجارية وأي تعديلات قد تطرأ عليها، إذ أن أغلب عقود إيجار الشركات هي عقود تشغيلية لا تحتوي في مضمونها على سعر الفائدة، وإذ أن سعر الفائدة الذي تستخدمه الشركة سيكون له تأثير على احتساب قيمة الالتزامات الناجمة عن تلك العقود ومصروف الفائدة المبني على تلك العقود.

- 4- ضرورة تحديد مدة وفترة عقد الإيجار في الشركات، إذ يتضمن المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS16 عقود الإيجار على إعفاءات لعقود الإيجار قصيرة الأجل (12 شهراً أو أقل)، وايضا العقود الخاصة بالموجودات المستأجرة منخفضة القيمة، وفي حالة عقود الإيجار قصيرة الأجل لا بد من ذكر أي شروط تمديد أو تجديد قد تعني من الناحية العملية أن مدة الإيجار تزيد أو تقل عن 12 شهراً، فمن الضروري ان تتضمن القوائم المالية للشركات على نسخة من عقد الإيجار الذي ابرمته الشركة.
- 5- في نطاق الدراسات المستقبلية فإن هذه الدراسة تقترح ان يتم إجراء المزيد من الدراسات التي تتناول المعيار الإبلاغ المالي IFRS16 لعقود الإيجار، وان تتناول سوق العراق للأوراق المالية، لكون هذه الدراسة اقتصر على تطبيق المعيار في شركة كورد للتجارة العامة والاتصالات العاملة في إقليم كردستان، وهذا سوف يساعد على تعميم نتائجها لنتائج دراسات الأسواق والبلدان الأخرى.

الرسائل و الاطاريح الجامعية العربية :

- 1- العريدي، هاني أحمد نمر. (2017) "أثر تطبيق المعيار : IFRS 16 للإيجارات على القوائم المالية للشركات الأردنية المساهمة العامة". رسالة ماجستير، كلية الاعمال، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الشرق الاوسط – الاردن.
- 2- عودة، حسن سليمان محمد أبو عودة، (2017) "مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين (دراسة حالة مجموعة الاتصالات الفلسطينية)"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية – غزة، فلسطين.
- 3- ايمان، رفيق، ميمون & بشوندة. (2017) "أهمية تعديل المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار عند المستأجر للنظام المحاسبي المالي IFRS-و SCF16 و- IAS17 دراسة مقارنة".
- 4- دحجر، عبد الملك، (2018)، المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS16 عقود الإيجار، أند توش (الشرق الأوسط).
- 5- سلمان و جاري، عامر محمد & احمد سعد، (2019). " تأثير معيار الإبلاغ المالي IFRS 16 في جودة الإبلاغ المالي للوحدات الاقتصادية العراقية بالتطبيق على الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية ". Journal of Economics and Administrative Sciences، 25(110).
- 6- عبد الكاظم، محمد راضي، (2018)، مبررات التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية في ظل التغييرات في البيئة العراقية، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الانبار، المجلد 10، العدد 1.
- 7- كاظم، صلاح جيايد، (2017) "نحو تقارير مالية أكثر شفافية في الجامعات الحكومية العراقية": التحديات والمنافع، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد 25.
- 8- مامش، يوسف وبوطالب، إبراهيم وزويته، محمد الصالح. (2018) "محددات جودة ملاءمة المعلومة المحاسبية عند تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS16"، في بيئة الأعمال الجزائرية : حالة الشركات المستأجرة. مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، مج. (2018)، ع. 13.
- 9- موسى، الطيب حامد إدريس، & الفكي، الفاتح الأمين عبد الرحيم. (2015) "أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على القياس و الإفصاح المحاسبي عن عقود الإيجار التمويلي Amarabac Magazin"، (2237)، 39.
- 10- محمد، تامر سعيد عبدالمنعم، (2018) "المحاسبة عن عقود الإيجار في ظل المعيار IFRS16 وأثرها على تحسين القوائم المالية (دراسة مقارنة بالمعيار IAS17)"، معهد المدينة العالي للإدارة والتكنولوجيا.

المصادر والمراجع الإنكليزية

- 1- J.David Spiceland, James F. Sepe and Mark W. Nelson, (2019), "Intermediate Accounting", 7th Edition, McGraw- Hill.
- 2- Harun Topal, (2018) " The Impact of the new standard "IFRS 16 Lease" on value relevance of annual accounts", Master Thesis, Erasmus university, Rotterdam.
- 3- Pia Ellimäki, P. (2016) "Transition to IFRS 16 Leases and its Impact on Key Financial Ratios for Construction Companies in Finland", Universities of Applied Sciences – Finland.

- 4- Skarphagen, R., & Ericson, J. (2015) "**Capitalisation of Operating Lease and its impact on Financial Ratios**", Master's thesis within Business administration, jonkoping university.
5. Bunea & Bonta. (2017) " **Lease accounting under IFRS 16 and IAS 17–A comparative approach**", REVISTAECONOMIA CONTEMPORANĂ, 2(2).
6. Deloitte, IAS17- **Leases**, (2020), <https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias17> .
7. Deloitte, IASB, IFRS16, **Leases**, (2020), <https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs-16>
8. IASB, (2016) "**IFRS 16 Leases**"<https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs-16>.
9. IASB, (2016) "**IFRS 16 Leases**", IFRS Foudantion. 01-90.
10. IFRS- A, (2016) "**IFRS Standard 16 Leases**" International Financial Reporting Standards.
11. IFRS16: **Leases**, (IASB, IFRS16: APPENDIX A), <https://service.betterregulation.com>
12. Kostolansky, J., & Stanko, B. (2011) "**The joint FASB/IASB lease project : Discussion and industry implications**", Journal of Business & Economics Research (JBER), 9(9), 29-36.
13. KPMG, (2016) "**IFRS16 – Leases**", A more transparent balance sheet first impressions.
14. Sivanantham, Siva (2016) "**Lease accounting will never be the same again – IFRS 16 is finally out**", Perspective, Chartered accountants (Australia & New Zaland), Retrieved 3 November, 2016, from : <https://www.charteredaccountantsanz.com> .
15. Segal, M., & Naik, G. (2019). " **The expected impact of the implementation of International Financial Reporting Standard (IFRS) 16–Leases** ". Journal of Economic and Financial Sciences, 12(1), 1-12.
16. Sercemeli & Ozturk, (2016) "**Impact of New Standard**" **IFRS 16 Leases**" on Statement of Financial Position and Key Ratios, A Case Study on an Airline Company in Turkey. Business and Economics Research Journal, 7(4), 143.
17. Zamora-Ramirez, C., & Morales-Diaz, J. (2018) "**Effects of IFRS 16 on Key Financial Ratios of Spanish Companies**". Estudios de Economia Aplicada, 36(2).
18. IFRS Foundation, (2016) **IFRS 16 Leases**, Basis for Conclusions International Financial Reporting Standard - BC105 .

Internet Web:

- 1- IASB, 13/1/2016, <https://www.ifrs.org>.
- 2- Deloitte 2016a, IFRS in Focus. January 2016. URL : <http://www.iasplus.com/en/publications/global/ifrs-in-focus/2016/ifrs-16>. Accessed: 12 February 2016 .
- 3- PWC, (22/5/2018): Error! Hyperlink reference not valid..
- 4- (Error! Hyperlink reference not valid.) نشرة موقع البنك المركزي العراقي